

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science



E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية Political Issues

مجلة فصلية محكمة

العدد ٨٢
Issue 82

تموز - آب - أيلول / ٢٠٢٥
Jul. - Aug. - Sep. / 2025



قضايا سياسية Political Issues

جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

E-ISSN 2790-2404
P-ISSN 2070-9250
DOI prefix: 10.58298

مجلة فصلية محكمة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات السياسية العراقية والعربية والدولية
<http://pissue.iq>

مدير التحرير

م.د. محمد محي محمد
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

رئيس هيئة التحرير

أ.د. احمد غالب محي
كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين

هيئة التحرير

المساعد الاسبق لرئيس جامعة بغداد للشؤون العلمية .
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
جامعة النهرين - كلية العلوم السياسية.
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
جامعة الموصل - كلية العلوم السياسية.
جامعة كركوك - قسم العلوم السياسية .
جامعة البصرة - كلية القانون
جامعة ميسان - كلية العلوم السياسية.
جامعة الاسكندرية - مصر
الكلية الجامعية للاعنف وحقوق الانسان (لبنان).

أ.متمرس د. رياض عزيز هادي
أ.متمرس د. فكرت نامق عبد الفتاح
أ.متمرس د. صالح عباس محمد
أ.متمرس د. عبد الصمد سعدون عبد الكريم
أ.د. ياسين سعد محمد
أ.د. كاظم علي مهدي
أ.د. محمد كريم كاظم
أ.د. لبنى خميس مهدي
أ.د. وليد سالم محمد
أ.د. اياد عبد الكريم زنكنة
أ.د. ياسر عبد الزهراء عثمان
أ.د. مرتضى ساهي شنشول
أ.د. احمد عبد السلام وليد
أ.د. عبد الحسين شعبان

الفريق الفني والاداري

م.م. زهراء كريم جاسم
متابعة الابحاث

مدير . فرح سهيل
الشؤون الادارية والمالية

مبرمج . رؤى عبد الحسين
ادارة الموقع الالكتروني

أ.د. حذام بدر
تدقيق اللغة العربية

م.د. مصطفى صادق عواد
ادارة صفحات التواصل

م.م. محمد مجيد حسين
ابحاث طلبة الدراسات العليا

البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها وليس بالضرورة عن رأي المجلة

قواعد النشر

- لغة المجلة هي اللغة العربية والانكليزية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.
- ترحب المجلة بنشر البحوث والدراسات السياسية النظرية والتطبيقية ولا سيما التي تجعل من قضايا المنطقة والعالم محط اهتمامها، ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، وعلى وفق الآتي:
 1. أن لا يزيد عدد صفحات البحث أو الدراسة عن (15) صفحة مطبوعة بحجم خط (14) والتباعد (1,15) ونوع الخط Simplified Arabic
تقدم عبر المنصة الالكترونية للمجلة على الرابط :
<https://pissue.iq/index.php/pissue/about/submissions>
 2. أن تتصف البحوث والدراسات بالموضوعية والدقة العلمية.
 3. أن تعتمد الترتيب العشري للعناوين الأساسية والفرعية او التصنيف المعياري العام.
 4. يرفق مع كل بحث او دراسة ملخصين (احدهما باللغة العربية والآخر باللغة الانكليزية/ يتضمن اهداف البحث ، المنهج والمعالجة ، ابرز النتائج واهم الاستنتاجات والمقترحات) مع ضرورة مراعاة ان الملخص مختلف اختلافا جذريا عن المقدمة وليس تكرارا لها .
 5. تخضع جميع البحوث المقبولة للنشر الى نظام الاستلال الالكتروني في كلية العلوم السياسية -جامعة النهرين.
 6. يرفق مع كل بحث ودراسة سيرة ذاتية مختصرة للباحث وتعهده .
- تقوم المجلة بإخطار الباحثين بإجازة بحوثهم أو دراساتهم من عدمها بعد عرضها على محكمين تختارهم على نحو سري من بين أصحاب الاختصاص.

مجلة قضايا سياسية

pissue.iq

- يجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث أو الدراسة قبل إجازتها للنشر بما يتماشى مع أهدافها.
- البحوث المنشورة تعبر عن آراء أصحابها ، ولا تعبر عن رأي المجلة .
- ترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من الدوريات وبأية ردود فكرية أو تصويب، وكذلك ترحب بنشر التقارير عن المؤتمرات والندوات ذات العلاقة ومراجعات الكتب وملخصات الرسائل الجامعية التي تتم إجازتها على أن تكون من إعداد أصحابها.

توجه جميع المراسلات إلى هيئة التحرير على العنوان الآتي
مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين-بغداد – الجادرية.

E.mail: pirj@nahrainuniv.edu.iq

الموقع الإلكتروني

<https://pissue.iq/index.php/pissue>

E-ISSN 2790-2404

P- ISSN 2070-9250

DOI prefix: 10.58298

جدول المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
	المقال الافتتاحي: القيادة الاستراتيجية: الدلالات المفاهيمية والانماط النظرية ا.د. علي حسين حميد	
1	مكانة الهند في النظام الدولي: دراسة في التوظيف الأمثل لمقومات القوة والتأثير ا.د. أحمد عبد الأمير الأنباري	13_1
2	أزمة النموذج الديمقراطي في العراق أ.د. إياد خلف حسين العنبر	35_14
3	إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة الكوارث الطبيعية بفعل تغير المناخ أ.م.د. أوراود محمد مالك كمونه	53_36
4	اليمن السياسي في إيطاليا: صعود التيارات المحافظة وأثرها على صنع السياسات العامة أ.م.د. حازم علي حمزة	69_54
5	العدالة الإنتقالية في دول الإنتقال الديمقراطي : إسبانيا انموذجاً أ.م.د. عبير محمد عبد	90_70
6	سبل مكافحة الجريمة المنظمة وتعزيز الأمن المجتمعي في العراق بعد عام 2014 الباحث أسامة عباس إبراهيم أ.د.كاظم علي مهدي	105_91
7	السيناريوهات المستقبلية للسياسة الخارجية العراقية: بين الانحياز والحياد م.د. خالد هاشم محمد	119_106
8	التغير المناخي في البيئة الاستراتيجية الدولية بين فرص التوظيف الاستراتيجي وتحديات الاستجابة م.د. رؤى خليل سعيد	135_120
9	دور مراكز الابحاث في توجيه السياسة الخارجية اليابانية: مراجعة نقدية في الادبيات السياسية م.د. علي غسان سامي	151_136
10	الغاز الطبيعي في منطقة شرق المتوسط: بين صراع المحاور الاقليمية وتنافس الاستراتيجيات الدولية د. مروة علي حسين	171_152
11	ادارة المناطق المتنازع عليها واثرها في الامن الوطني العراقي بعد عام 2003م م.م آيات احمد سلمان	189_172
12	سياسات مكافحة المخدرات في العراق بعد عام 2014 (الاسباب_الاثار_المعالجات) م.م احمد محسن عليان م.م فاطمة عيال طعان م.م عباس حسين صاحب	213_190

228_214	الامن السيبراني وأثرة على الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003 (دراسة تحليلية) م.م فاضل عباس صباح	13
244_229	دور الجريمة المنظمة في تهديد أمن الدولة والمجتمع العراقي: المخدرات أنموذجاً م.م سيماء علي مهدي	14
260_245	دور المنظمات الدولية غير الحكومية في العلاقات الدولية م.م. مروة علوان راضي	15
أ_ د	م.د. سارة شكر احمد	مراجعة مقال
ذ_ ش	هدى عبد الحسين فياض ناصر	مراجعة مقال

التغير المناخي في البيئة الاستراتيجية الدولية بين فرص التوظيف الاستراتيجي وتحديات الاستجابة^٧

Climate Change in the International Strategic Environment: Between Opportunities for Strategic Utilization and Challenges of Response

Lecturer .Dr. Ruaa Khalil Saeed

م.د. رؤى خليل سعيد^(*)

الملخص

يعد التغير المناخي من التحديات الاستراتيجية التي تهدد البيئة الاستراتيجية العالمية والاستقرار العالمي لما ينتج عنه من صراعات داخلية ودولية وازمات صحية متعاقبة؛ نتيجة التغيرات في توازنات المناخ خارجة عن السيطرة البشرية، وأخرى نتيجة أعمال بشرية. هذا التحدي يوظف استراتيجيًا من قبل القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية العالمية بما يخدم المصالح القومية العليا بحيث يتم الاهتمام بالتحدي باتجاه ضرب الخصوم عندما يراد التقليل من النمو الاقتصادي لهم أو لتصدير التكنولوجيا الجديدة المواكبة للتغير المناخي إلى القوى التي لا تملكها أو لإظهار القوى الفاعلة نفسها بأنها قوى معيارية تحافظ على الحياة البشرية على الرغم من أنهم كانوا سببًا في التغير المناخي.

الكلمات المفتاحية: التغير المناخي، البيئة الدولية، التوظيف الاستراتيجي، تحديات الاستجابة.

Abstract

Climate change is considered one of the strategic challenges threatening the global strategic environment and international stability. It results in both internal and international conflicts as well as recurring health crises, due to shifts in climate balances that are beyond human control, in addition to human-induced activities. This challenge is strategically exploited by influential powers within the global strategic environment to serve their higher national interests. Attention to this challenge is often directed toward undermining adversaries—either by seeking to limit their economic growth, exporting new technologies adapted to climate change to less technologically advanced nations, or portraying these influential powers as normative actors committed to preserving human life—despite their own contribution to the onset of climate change

Key words: Climate change, International Environment, Strategic Utilization, Response Challenges.

تاريخ النشر: 2025 /9/30

تاريخ القبول: 2025/9/16

٧ تاريخ التقديم : 2025/8/18

(*) شعبة البحوث والدراسات – قسم الاعداد – مديرية تربية محافظة نينوى Ruaakhaleel@gmail.com

This is an open access article under the CC BY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International
| Creative Common" : <https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>

المقدمة

تعد قضية التغيرات المناخية من التحديات الاستراتيجية في البيئة الاستراتيجية العالمية التي تهدد الاستقرار الدولي في القرن الحادي والعشرين، وصنفت هذه القضية من ضمن قضايا الامن غير التقليدي وفقا لمدرسة كوبنهاغن التي جعلت الامن متعدد الابعاد اقتصادي وصحي وبيئي وليس مقتصرًا على البعد العسكري فقط، الامر الذي قاد الى الاهتمام بها من قبل القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية المسؤولة عن الحفاظ على ديمومة الحياة البشرية؛ نتيجة تداعيات هذه الظاهرة عبر ارتفاع درجة الحرارة، ومستوى المياه بما يقود الى مستويات خطيرة عالية تحيط بالمكونات البيولوجية على سطح الكرة الارضية باختلاف اجناسها.

القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية عملت على توظيف هذه الظاهرة الأمنية استراتيجيًا بحسب موقع هذه القوى في النظام الدولي؛ لتستفاد من هذه الظاهرة بأكبر قدر ممكن للحفاظ على مواقعها الريادية او الوصول الى المكانة التي تحلم بها في البيئة الاستراتيجية، اما القوى الصاعدة -الناشئة- والنامية فتحاول الافلات من الشروط والالتزامات التي تحاول ان تفرض عليها من قبل القوى الفاعلة او المنظمات الدولية المسؤولة عن ديمومة النظام الدولي ومستقبل البشرية على الرغم من تأثرها بشكل كبير بهذه الظاهرة والتحديات الأمنية الناتجة عنها، بدعوى ان الفرصة لم تسنح لها في التطور مثل الذي حصل لدى القوى الصناعية الكبرى المسؤولة عن النصيب الاكبر لهذه التغيرات المناخية؛ نتيجة الثورات الصناعية المتكررة التي شهدتها.

اهمية البحث: ينطلق اهمية البحث في التعرف كيف توظف ظاهرة التغير المناخي استراتيجيًا من قبل القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية، وكيف تستجيب لها القوى الصاعدة-الناشئة- والنامية عبر الالتزام بشروط والتزامات معالجة ظاهرة التغيرات المناخية في ظل التحديات التي تواجهها على المستوى الداخلي؛ نتيجة هذه الظاهرة.

مشكلة البحث: تنطلق اشكالية البحث في السؤال المركزي هل يشكل التغير المناخي فرصة للتوظيف الاستراتيجي من قبل القوى الفاعلة ف النظام الدولي ام يمثل تحديًا يتجاوز قدرة هذه القوى على التوظيف والسيطرة؟

فرضية البحث: تنطلق فرضية البحث من ان القوى الفاعلة توظف التغير المناخي؛ لتعزيز مواقعها وقوتها، بينما تجد ان القوى الصاعدة والنامية صعوبة في الاستجابة؛ بسبب محدودية قدراتها وتعدد تحدياتها الداخلية.

منهجية البحث: سيتم الاعتماد على المنهج الاستقرائي ومقارباته الوصفية التحليلية، ودراسة حالات القوى الفاعلة وكيفية التوظيف الاستراتيجية وتحديات الاستجابة.

هيكلية البحث: بعد تحديد الباحث لإشكالية البحث والفرضية والمنهجية سيتم تقسيم البحث الى محاور عدة فضلا عن مقدمة وخاتمة تتضمن اهم الاستنتاجات. تناول **الاول:** التغير المناخي التحدي الأمني غير التقليدي، وخص **الثاني:** التوظيف الاستراتيجي للتغير المناخي في البيئة الاستراتيجية العالمية، ودرس **الثالث:** تحديات الاستجابة لتحدي التغير المناخي.

أولاً: التغير المناخي التحدي الأمني غير التقليدي

يوصف المناخ بالتوازن في الغلاف الجوي بين الطاقة الواردة من الاشعاع الشمسي بموجات قصيرة المدى، والطاقة الصادرة من سطح الارض نحو الفضاء على شكل اشعة تحت الحمراء بموجات طويلة (سعدو، 2023، ص344).

اذ ادى التقدم العلمي والتكنولوجي الكبير الى احداث خلل وتدهور في مكونات البيئة وعناصرها وما نتج عنها من مشكلات وانتهاكات للوسط البيئي؛ الأمر الذي قاد الى ظهور تحدي جديد في البيئة الاستراتيجية العالمية الا وهو ظاهرة التغير المناخي التي تعرف وفقاً للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالمناخ بأنه "تغير في حالة المناخ عبر تغيرات في المعدل او المتغيرات في خصائصها التي تدوم مدة طويلة"، كما يمكن معرفته بأنه "اختلال التوازن السائد في الظروف المناخية مثل الحرارة، وانماط الرياح وتوزيعات الامطار المميزة للمنطقة ما ينعكس على المدى الطويل في الانظمة الحيوية القائمة" (عبدالغني، 2019، ص152) (محمد 2022، ص117-118).

ومن ابرز مظاهر هذا التحدي هو الاحتباس الحراري عبر ارتفاع معدل درجة حرارة الهواء في الطبقة السفلى من سطح الارض عبر امتصاص غازات الغلاف الجوي مثل ثنائي اوكسيد الكربون لطاقة الشمس وحبسها بالقرب من الارض ما يساهم في ارتفاع درجة حرارة الارض (عزالدين، 2022، ص390-392).

وأوضح التقرير العلمي الصادر في عام 2022 من الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ أن انبعاثات غازات الاحتباس الحراري الصادرة عن مجموعة العشرين عام 2019 تمثل 75% من الانبعاثات العالمية احتلت الصين المرتبة الاولى ثم تلتها الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي والهند وروسيا واليابان (فرج، 2022، ص13) (حافظ، 2022، ص31-32).

وعلى الرغم من أن هناك أسباب طبيعية في تغير المناخ لادخل للإنسان بها، مثل التغيرات في الدورة الشمسية ودورة المياه في المحيط، إلا أن الإنسان هو المتهم الأول في حدوث خلل التغير المناخي، فمنذ القرن التاسع عشر، أضحت الأنشطة البشرية المسبب الرئيس للتغيرات المناخية حسب التقرير الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ بقولها "هناك احتمال كبير جدا -يزيد

عن 95 % - على أن الأنشطة البشرية على مدى السنوات الخمسين الماضية قد زادت درجة حرارة الكون".

وكما يرجع تغير المناخ إلى حرق الوقود الأحفوري-الفحم، النفط، الغاز- وما ينتج عنه من انبعاثات لغازات التي تعمل مثل غطاء يلتف حول الكرة الأرضية، ما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس، ورفع درجات الحرارة، وتشمل الغازات الدفيئة المسببة للتغير المناخي ثاني أكسيد الكربون والميثان التي تنتج عبر استخدام البنزين لقيادة السيارات أو الفحم لتدفئة المباني، وقد أشارت الهيئة الحكومية الدولية بتغير المناخ إلى أن الأنشطة الصناعية رفعت مستويات ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي من 280 جزءاً في المليون إلى 400 جزء في المليون خلال الخمسين عاماً الماضية (دراسة الاستراتيجية، 2021، <https://draya-eg.org>).

الأمر الذي جعل باحثين مدرسة كوبنهاجن يؤكدون على المظاهر غير العسكرية للأمن مثل الباحث سيمون البي في كتابه الأمن البيئي أن "البيئة اضحت جزءاً من النقاشات المتعلقة بالأمن في اطار المفهوم الشامل للأمن الانساني او التهديدات الأمنية الجديدة"، لذلك تسعى الدول الى تحقيق الأمن البيئي الذي يعرفه الباحث ميشال فريديريك بانه "غياب التهديدات غير التقليدية ضد الركيزة البيئية الرئيسة للدولة، والمرتبطة بالعيش الكريم لسكانها واستمرارها في وظائفها الكاملة"، بعد ان اضحى التغير المناخي تحدي وجودي للأمن والاستقرار العالمي من منطلق تحديه للأمن البيئي الانساني، وعملية الأمانة الصاعدة لهذا التحدي دور فعال في تعبئة الجمهور وتخصيص اموال لنظام مناخي مستقبلي (زقاغ، عياد، 2022، ص13-14).

وسبق باحثي مدرسة كوبنهاجن ان قدم الباحث ستيفن والت احد منظري الواقعية الجديدة نظريته "توازن التهديد" عام 1985 التي تقوم على تشجيع الدول اخذ خطر التهديدات المناخية وفق سلوكين هما: الاول: تكوين الدول تحالفات مع بعضها بعضاً لمجابهة تهديد ما بشكل جماعي، الثاني: ان تتحالف الدول نفسها مع التهديد لضمان أمنها في البيئة الاستراتيجية العالمية (رشاد، 2018، ص15).

فجعل الأمن الانساني اولوية القوى الفاعلة للتحرر من الخوف الذي تعود اسبابه الى التهديدات الأمنية التي مردها الدين، والجنس، والعرف، والتحرر من الحاجة أي من تهديدات الجوع، والابوة عبر توفير مصادر الرزق، وتأمين كل عمل يضمن بقاء الانسان على قيد الحياة ويصون كرامته (بزغازي، اخام، 2021، ص515).

وآثار التغير المناخي لا تتوقف في المكان الذي تتبعث منه بل تظهر في كل مكان على الكرة الأرضية، ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كلها لا تولد سوى 5% من الغازات المسببة للتغير المناخي، لكنها تتأثر أكثر من غيرها بهذه التغيرات، ويتم مطالبة القوى الناشئة والفقيرة اتخاذ اجراءات لتقليل الانبعاثات الكربونية وهم الأكثر تضرراً من سياسات الدول الصناعية الكبرى؛ لطبيعتها شبه

القاحلة التي لا تغطيها النباتات، وتعاني من شح الموارد الطبيعية المتجددة، ناهيك عن النمو السكاني الذي يزيد الطلب على الطاقة والغذاء والمياه (سليمان، 2023، <https://www.jadaliyya.com>).

ونتائج هذه التغيرات المناخية أدت على سبيل المثال الى وفاة 409 ألف شخص؛ بسبب الملاريا عام 2019. ونصيب أفريقيا منها 94%؛ نتيجة استخدام ثلث أسر العالم وقود صلب غير معالج لأغراض الطهي والتدفئة دون تهوية مناسبة، ولهذا السبب يتوفى أكثر من مليون ونصف شخص سنوياً، معظمهم في إقليم أفريقيا جنوب الصحراء، خاصة في دول غينيا، وسيراليون، وتشاد، وجنوب السودان (الامير، 2023، ص23).

وللتغير المناخي مسارات متمثلة بتهديدات أمنية بيئية تقود الى نزاعات وصراعات مجتمعية وهذه المسارات هي: **الاول:** مرتبط بالبيئة ما يجعلها غير امنة ما يؤدي الى انشاء منافسة كبيرة بين مواطني الدولة للسيطرة على مصادر الموارد الطبيعية وتأمينها، وهذا المسار يقود الى **الثاني:** المتمثل بالهجرة والتنقل بين المناطق داخل الدولة او بين الدول عندما تشعر المجموعات السكانية صعوبة تأمين متطلبات الحياة حق انساني طبيعي وهذا يقود الى الصدامات العنيفة بين المجموعات المهاجرة والسكان الاصليين لتأمين متطلبات الحياة، **الثالث:** متمثل بتوظيف الجماعات المسلحة الارهابية العوامل البيئة عبر السيطرة على مصادر الموارد الطبيعية التي تمول نشاطاتها وتجنيد الشباب المستقرين في مناطق معروفة بندرة مواردها الطبيعية مستغلين ظروف الفقر والجفاف لهذه الفئة (مغني، عياد، 2022، ص13-14)، فضلاً عن الحروب بين الدول بسبب الصراع على الموارد نتيجة سيطرة دول المنبع على المياه ومنع مشاركة الدول المتشاطئة معها (منصور، 2022، ص10).

ثانياً: التوظيف الاستراتيجي للتغير المناخي في البيئة الاستراتيجية العالمية

يشكل مفهوم القوة احد المفاهيم المركزية التي خضعت لتغيرات في طبيعتها، وادواتها في البيئة الاستراتيجية العالمية، وعندما بدأ الاهتمام بالقضايا البيئية المناخية شكلت هذه القضايا والتهديدات معطى جديد في اجندات وسياسات الدول الأمر الذي انعكس في تشكيل مفهوم القوة عبر التوظيف الاستراتيجي لهذا التحدي الاستراتيجي وما يرتبط به من ادوات للتأثير في الفاعلين الآخرين، وفي الاحداث التي تجري عبر مجالات هذا التحدي بما يرسى موازين جديدة للقوة في التفاعل بين وحدات البيئة الاستراتيجية العالمية (ابو عمرة، 2022، ص15).

ومنذ ظهور الاتفاقيات الدولية حول المناخ، بدا واضحاً هيمنة الدول الغربية على مؤتمرات المناخ، سواء أكان في التحضير لها، أم في احتكار عملية صياغة محتوى جميع الاتفاقيات الدولية حول المناخ، ما يفسر التباين في الرؤى والتصورات بين الدول المتقدمة، والدول الصاعدة، والدول النامية حول تحديد المسؤوليات والالتزامات والأطراف المسؤولة عن تلوث المناخ، ما جعل جميع الاتفاقيات الدولية تكريساً للصراع بين الولايات المتحدة وحلفائها من ناحية، والقوى الصاعدة في البيئة الاستراتيجية العالمية من

ناحية أخرى. فموقف لولايات المتحدة اتجاه المناخ يؤكد قوة الطرح الواقعي حول عدم تحركها اتجاه قضايا معينة إلا إذا اقتضت مصلحتها القومية الى ذلك، ويتجلى هذا السلوك بوضوح في استراتيجية الولايات المتحدة اتجاه قضايا المناخ انطلاقاً من مصلحتها القومية، الأمر الذي انعكس سلباً على بروتوكول كيوتو عام 1997، إذ اكتفت بتوقيعه فقط (بولعراس، 2022، ص 92-93).

وان الاهتمام بالقوة الاقتصادية يضمن للقوى الفاعلة الصدارة في البيئة الاستراتيجية العالمية على سبيل المثال الصين؛ لذلك تقوم دوائر الفكر الاستراتيجي في الدول المضادة والمهيمنة تقليدياً على النظام الدولي البحث عبر توظيف التهديد الاستراتيجي -التغير المناخي- ضد القوى المتصدرة اقتصادياً، وهو ما تقوم به الولايات المتحدة عند توظيف التحدي المناخي ضد القوى الفاعلة المنافسة لها (كلاع، 2021، ص 76-77).

وبذلك تحول المناخ ومشكلاته إلى مجال للتنافس الدولي بين الولايات المتحدة والقوى الصاعدة مثل الصين وروسيا، إذ تحاول الولايات المتحدة توظيف قضية المناخ وجميع التوصيات المنبثقة عن المؤتمرات الدولية ورقة ضغط على الصين وروسيا لكبح عجلة التصنيع فيهما عبر تبادل التهم بشأن المسؤولية. فالصين مسؤولة عن حوالي 30% من الغازات وتظل هي الملوث الأقدم والأكبر من حيث عدد السكان، والولايات المتحدة مسؤولة عن حوالي 15%، وهذا ما يفسر ترحيب الدول الغربية بعودتها إلى اتفاقية باريس عام 2015 المعروفة بعرقلتها التوصل إلى اتفاقيات عالمية، ويقف وراء هذه الحملة اللوبي الأمريكي للنفط أهم ممولي السياسة الأمريكية الذي نجح في حظر وتعديل العديد من النصوص المتعلقة بالسياسة المناخية للولايات المتحدة أثناء مناقشتها في الكونجرس لأكثر من عقد، كما اثر في موقف الولايات المتحدة أثناء المفاوضات الدولية، الأمر الذي يجعلها تتصل من التزاماتها الدولية اتجاه المناخ، وهو من يقف وراء رفضها التصديق على اتفاقية كيوتو (بولعراس، 2022، ص 92-93).

اذ كان اتفاق كيوتو لعام 1997 اول خطوة تنفيذية لاتفاقية الامم المتحدة بشأن التغير المناخي للحد من انبعاثات التي تنتجها الدول الصناعية، وتحديد مدة زمنية معينة لتخفيض انبعاثات غاز ثنائي اوكسيد الكربون، الميثان، اكسيد النيتروجين، ثلاث مركبات فلورية، ورغم دخول الاتفاقية حيز التنفيذ الا انه حدث خلاف بين القوى الفاعلة حول المرونة في تخفيض الانبعاثات الحرارية، فبعض الدول تتهم بان التخفيض يضر اقتصادها، وعدم تحديد الانبعاثات من الدول النامية، في حين القوى الاخرى لاتقدم أي تنازلات لخفض نسبة الانبعاثات (اللامي، 2019، ص 7).

اذ ان طبيعة توازن القوى في المفاوضات المناخية تضم العديد من المحاور ذات المقاربات المختلفة والتفاوت في حركية ودينامية التفاعل والحركة في اطار كيفية توظيف المناخ في ظل تناقض المصالح الفاعلة والرؤى بشأن المسؤولية الدولية التي ظهرت في الاطارية الخاصة بالمناخ وفق ثلاث مقاربات هي (رشاد، 2018، ص 22):

1- مقارنة الدول الصناعية الرأسمالية: التي ترى ان حماية امنها القومي ومصالحتها هي ذات اولوية والتي لا بد من الحفاظ عليها بشتى الطرق، اما المسؤولية البيئية فهي مشتركة بين جميع الدول بغض النظر عن المتسبب لظاهرة التغير المناخي؛ كون التهديد عالمي وشامل ولا بد من مشاركة الفاعلين باختلافهم.

2- مقارنة الدول النامية: التي تركز المسؤولية التاريخية عن التغير المناخي للدول الصناعية الكبرى منذ الثورة الصناعية الاولى، وترى من حقها رفض الرقابة الدولية على صناعاتها الناشئة ويجب ان تمنح الفرص التي حظيت بها الدول الصناعية الرأسمالية لتعزيز التنمية والتطور الاقتصادي وفقاً لمبدأ الحق في التنمية.

3- مقارنة الامم المتحدة: التي تحاول بلورة مقارنة توفيقية بين المقاربتين السابقتين لتجاوز ما يسمى الصدام المناخي بين الامم والتي تقر بان المسؤولية البيئية مشتركة بين الفاعلين مع الاخذ بنظر الاعتبار الظروف المتباينة حسب الظروف الموضوعية والاولويات الوطنية والاقليمية لكل دولة على حدة في شان القضايا والاهداف التنموية التي تسعى الى تحقيقها.

كما يتم توظيف التحدي المناخي ورقة ضغط للتخفيف والاحتفاظ بالطاقة التقليدية -النفط- المادة الاستراتيجية مخزون استراتيجي -تأخير النضوب- التي تحتاج اليها القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية العالمية مستقبلاً في ظل السباق والتنافس غير مسبوق من جانب العديد من الدول للسيطرة على مصادر الطاقة الرئيسية لاسيما ان المخزون العالمي للطاقة الذي لا ينمو بمعدلات تواكب الطلب المتزايد لاسيما بين الولايات المتحدة والقوى الآسيوية الكبرى؛ الأمر الذي يتوقع معه ان الصراع العالمي يصبح اكثر حدة وشراسة. فالطاقة ضرورية لمعظم الانشطة الصناعية والتنموية الحديثة في ظل عالم يتسم بالمركزية النسبية في مجال الطاقة وتحديد سعرها، ووسائل توزيعها او منعها كإحدى العقوبات، ومن ثم فان السيطرة على مصادر الطاقة -النفط، الغاز الطبيعي- تحولت الى مصدر قوة ونفوذ استراتيجي لبعض الدول، واضعاف اقتصادي للدول الاخرى(علي، 2018، ص28).

فالعلاقة بين الاثنين الطلب على الطاقة التقليدية والمناخ علاقة طردية لاسيما الغاز مادة الطاقة الرئيسية في القرن الحادي والعشرين بديل لتراجع الاحتياطي العالمي او من حيث الطاقة النظيفة. فكيف تعمل القوى الفاعلة على التخفيف من التغير المناخي مقابل الصراع على هذه الطاقة احد مسببات التغير المناخي؟(علي، 2018، ص28).

أما الصين، فتفتخر بأنها صاحبة سبق في الالتزام بتوصيات مؤتمرات المناخ ووسائل تنفيذها. اذ أعلنت أنها ستحقق أهداف بروتوكول باريس 2015، وأنها ملتزمة بتحبيد غاز الكربون بحلول 2060، وهي أول منتج وأول مصدر للألواح الشمسية، كما أنها الأولى عالمياً في إنتاج جميع التقنيات اللازمة لإنتاج الكهرباء الخضراء بديلاً عن المحروقات، وتتبنى روسيا السلوك ذاته تجاه قضايا المناخ، فقد أعلن

الرئيس فلاديمير بوتين أن بلاده تعمل على خفض انبعاث الغازات الدفيئة بنسبة 30% بحلول عام 2030 (بولعراس، 2022، ص 94).

كما توفر الطاقة النووية فوائد كبيرة في مجال الطاقة الحرارية مقارنةً بالفحم والنفط والغاز. هذه الطاقة النظيفة تعمل على خفض الانبعاثات الكربونية إلى صفر؛ لجعل من الطاقة النووية سلعة وعنصر جذب مجموعة كبيرة من المستثمرين على الرغم من التحديات التي تواجهها الطاقة النووية في بعض البلدان؛ لذلك سنلاحظ تنافس بين القوى الفاعلة ذات القدة التكنولوجية العالية على زيادة صناعة الطاقة النووية؛ مثال ذلك على الرغم من امتلاك الولايات المتحدة مفاعلات نووية هي الأكثر قابليةً للتشغيل في كافة أنحاء العالم، مع وجود نحو 93 وحدة تم تشغيلها في ايار عام 2023 - وهو ما يمثل ضعف عدد المفاعلات القابلة للتشغيل في الصين تقريباً - فإنه من المتوقع أن تتفوق الصين على الولايات المتحدة بصفتها أكبر منتج للطاقة النووية في العالم (انتريجونال، 2023، ص 1-7).

وطرحت القوى الفاعلة فكرة التنمية المستدامة -نموذج النمو الأخضر الذي يركز على فكرتين هما :
الاول: الفصل المطلق بين النمو الاقتصادي عن استخدام الموارد الخام عبر الاعتماد على التكنولوجية في الاستخراج، الثاني: العدالة الاجتماعية عبر استخدام مؤسسات قوية الذي يضع نمطاً تنظيمياً يؤدي الى اعادة توزيع الدخل بدرجة كبيرة (ابو عمرة، 2022، ص 16)؛ لتحقيق معادلة النمو الاقتصادي السريع، والحفاظ على موارد البيئة؛ لكي لايتعرض النظام الايكولوجي لأضرار بالغة ومعقدة كأحد الآليات لمواجهة التغير المناخي، وهذا النمو الأخضر يدعو الى الفصل المطلق بين النمو والموارد في ظل التقدم التكنولوجي الذي يحققه الاستثمار في البحث العلمي وما ينتج عنه من ابتكار وتطوير (شادي، 2022، ص 22)؛ لذلك تضغط القوى الفاعلة المتصدرة في البيئة الاستراتيجية العالمية عبر قمم المناخ على الدول نامية لاسيما البازغة؛ لخفض الانبعاثات، والتحول نحو انماط اقتصادية مستدامة بما يدفعها الى استخدام منتجات، وخدمات القطاع الخاص بالدول المتقدمة، ووضعت اطاراً للمحاسبة للتحقق من مدى التزام الدول النامية بما يمكن شركات الدول المتقدمة من التوقع والتنبؤ والتخطيط لأعمالها، وتوجيه استثماراتها بشكل افضل، ومراقبة الاداء الاقتصادي ومعدلات نمو الدول النامية لاسيما القوى الصاعدة والبازغة، والتدخل ومحاولة التحكم اذا اقتضى الأمر ذلك للحكم اذا كانت دولة ما تسير على الطريق الصحيح من عدمه لتحقيق التنمية المستدامة (خليل، 2017، ص 73).

وهناك بعض القوى الفاعلة الاخرى تعمل على توظيف ظاهرة التغير المناخي لتصدير نفسها بانها قوة معيارية، وتحافظ على حياة البشرية مثل الاتحاد الاوربي الذي يعاني من فقر الطاقة الذين يرغبون التخلص والبحث عن بديل لهذا التحدي الطاقوي؛ لذلك يؤدي نقل التكنولوجيا دوراً حيوياً في الاستجابة العالمية الفعالة لتحدي التغير المناخي عبر نقل الخبرات، والمعارف، ووسائل تمويل النمو الأخضر، وانشاء مشروعات خضراء ذكية مستدامة ذات بعد تكنولوجي، في ظل التزام الاتحاد الاوربي وفق

استراتيجيته بخفض الانبعاثات بحلول عام 2050 عبر ازالة الكربون من الاقتصاد ما يؤدي الى تصاعد الحاجة الى التقنيات المبتكرة، والبقاء في الصدارة العالمية، والاتحاد الاوربي احد الفواعل الرائدة في خفض الانبعاثات الكربونية(خليف،2022،ص72-73).

كما يطرح التغير المناخي جيوسياسية جديدة في البيئة الاستراتيجية الخاصة بالقطب الشمالي وفق تحليل اصدده مركز ابحاث ستراتيغيكس لعام 2019 الذي يشار فيه الى حرب باردة في القطب الشمالي تقديراً للثروات الطبيعية الكامنة في المنطقة التي تتمتع بموقع جيوسراتيجي شمال ثلاث قارات هي: آسيا، وأوروبا، وأمريكا. وتتوقع بعض النماذج المناخية انحسار الجليد تماماً في أشهر الصيف من المحيط المتجمد الشمالي بحلول عام 2030، ما سيخلق مساراً ملاحياً يوفر الوقت والجهد للبضائع المشحونة عبر كل من: آسيا، وأوروبا، وأمريكا الشمالية. واليوم تتمتع روسيا بميزة التفوق العسكري في المنطقة مقارنة بغيرها من القوى الفاعلة، والصين ترغب في تعميق التنسيق مع روسيا لتشييد طريق حريز قطبي الذي يمكن ان يكون بوابة الاقتصاد العالمي على المديين المتوسط والبعيد، ما يجعل الولايات المتحدة تعمل على تأسيس محور قطبي امريكي عبر عقد شراكات استراتيجية لتحسين القدرات العسكرية الامريكية القطبية(ستراتيغيكس،2020، <https://strategiecs.com>).

وتمثلت استجابة الجيش الأميركي لتغير المناخ في توسع العسكرة في اذار عام 2022 شارك فيها الآلاف العسكريين الأميركيين بعمليات تدريب جديدة في المنطقة القطبية الشمالية رداً على تعاظم العسكرة الروسي في المنطقة القطبية(بويل،2022، <https://www.independentarabia.com>).

ثالثاً: تحديات الاستجابة لتحدي التغير المناخي.

الاستجابة للتغيرات المناخية بعدها احدى مكونات الامن القومي للدولة تواجه تحديات عدة؛ منها نتيجة تشكك العديد من المدارس الأمنية في طبيعة وشكل التهديد البيئي، وحدود تأثيره وهل يقتصر على حدود الدولة الواحدة ام يمتد الى خارج حدودها؟، كما تتباين بالتبعية في طبيعة الاجراءات الواجب اتخاذها للرد على ابعاد التهديدات البيئية التي رصدتها وهو ما يجد صعوبة في وضع تصور واحد للتهديد البيئي، والاتفاق على الاجراءات المشتركة لمواجهته(عبدالوهاب،2022،ص13).

كما لم تحقق دول العالم الهدف المرسوم للوصول الى وقف تأثيرات التغير المناخي، وبموجب المؤشرات الحالية ستكون الانبعاثات العالمية اعلى بنسبة 16% مما كانت عليه في عام 2010 وفقاً لتحليل اجريته اتفاقية الامم المتحدة الاطارية بشأن تغير المناخ، وهذا بعيد عن التخفيض المرجو بنسبة 45% بحلول عام 2030 للوصول الى درجة حرارة عن 1,5 مئوية(خليف،2022،ص74)، في ظل ان التخفيف من اثار تغير المناخ يتطلب كمية كبيرة من الاستثمارات الجديدة، والحفاظ على درجة 2 مئوية يحتاج تمويل سنوي ما بين 600 مليار دولار الى 4,1 تريليون دولار وفق تقارير وكالة الطاقة الدولية لعام 2010 والتقييم البيئي العلمي 2012، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية 2017، والحفاظ على

درجة ما بين 1,5-1,6 مئوية يحتاج تمويل سنوي ما بين 1,6-4,7 تريليون دولار امريكي وفق تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لعام 2018، وهذا تحدي مرتبط بتمويل النفقات (فهمي، 2021، ص122).

وتتصاعد مخاطر التغير المناخي بشكل يفوق قدرة البشر والطبيعة في التكيف معها، ومن المتوقع ان يخسر الاقتصاد العالمي بنحو 10% من الناتج المحلي الاجمالي بحلول عام 2050 اذا ظل تغيرت درجة الحرارة بين 2 - 2,6 مئوية، وعلى الرغم من تعهدات الدول المتقدمة المسؤولة عن النصيب الاكبر من انبعاثات التغير المناخي التي قدرت بنحو 100 مليار دولار سنويا في مؤتمر كوبنهاغن عام 2009 الا ان هذه التعهدات لم يتم الوفاء بها كاملة اذ وصل منها ما يقارب 79,6 مليار دولار عام 2019، ويحتاج العالم اليوم الى ما يقارب 90 تريليون دولار في العمل المناخي لبناء اقتصاد مستدام بحلول عام 2030، على الرغم من ان الدول النامية تحتاج الى تمويل التنمية لإخراج الملايين من الفقر، اذ ان هناك نحو 3 مليارات نسمة يعيشون تحت مستوى 5,5 دولار باليوم الواحد، كما ان الدول النامية تتكبد موازنتها خسائر هائلة جراء تمويل التخفيف والتكيف مع التغير المناخ في حين هي احوج الى التنمية الاقتصادية من معالجة التغيرات المناخية التي لادخل لها بها (فتحالله، 2022، ص78-82).

كما ان الحفاظ على درجة 1,5 مئوية وتقليل من الخسائر والاضرار في البلدان النامية احتاج حوالي 50 مليار دولار عام 2022، والى 300-428 مليار دولار بحلول عام 2030، وستقفز الى 1,67 تريليون دولار بحلول عام 2050 (فهمي، 2022، ص65).

وتتفاوت استجابة الدول المتقدمة والنامية لبرامج مواجهة التغير المناخي فهناك قوى فاعلة اعدوا برامج لخفض الانبعاثات الا ان الامر يقود الى وأد النمو الاقتصادي المتسارع لهم ما يهدد مصالحهم القومية العليا، كما ان بعض القوى تراجعت عن تعهدات سابقة بجمع 100 مليار دولار من الاموال العامة والخاصة لمواجهة التغير المناخي عام 2020 لدعم الدول النامية والفقيرة (سعيد، 2022، ص110)، في ظل ازمة المديونية التي تعاني منها البلدان النامية وهذه الازمة الاكثر تأثيراً على التنمية المستدامة وفق ما يعرف بفخ الوسط أي ما تتعرض له دول متوسطة الدخل التي تشكل ثلث اقتصاد العالم، وتضم 75% من سكانه، ويعيش فيها اكثر من 55% من فقراء العالم لا تتمتع بمزايا الدول المتقدمة في الاقتراض الرخيص بالعملات المحلية بلا مخاطر في سعر صرف العملات الدولية المقترض بها، ولا تستفيد من مزايا الاقتراض الميسر من المؤسسات الدولية للتنمية (محي الدين، 2024، ص8).

وفي هذا الصدد قال الرئيس الاوغندي السابق يوري موسيفيني "ان تغير المناخ يشكل عملاً من اعمال العدوان من جانب الاغنياء ضد الفقراء"، على عد ان الدول الكبرى هي المسؤولة عن التغيرات المناخية بينما الدول الاقل نموًا والدول الهشة هي التي تقع ضحية الاثار السلبية للتغيرات المناخية؛

نتيجة اعتمادها على الزراعة والأمطار لكسب الرزق، وضعف القدرات على التكيف مع العواقب المترتبة على ظاهرة التغير المناخي (فانورانتا، 2013، ص165).

وحقيقة الأمر ان الدول النامية لا تمتلك الوسائل الكافية التي تمكنها من مواجهة التغيرات المناخ، وتعد الأقل قدرة واستعدادًا للتكيف، فمن الصعب عليها تطوير محاصيل مقاومة للجفاف، والاستعانة بوسائل ري حديثة، وغير ذلك من وسائل المجابهة، كما أن الدول النامية في مقابل إنفاقها لميزانيات كبرى على سد احتياجات شعوبها، وإعادة بناء ما خلفته الأعاصير والفيضانات من دمار، وتقديم الرعاية الصحية للمتضررين من تبعات التغير المناخي، تقل نفقاتها على المشاريع الإنتاجية والتنمية بالبلاد، ما يؤثر تبعًا على آفاق التنمية والتقدم فيها، وأرجعت دراسة أكاديمية في جامعة ستانفورد الأمريكية عن تنامي اثار التغير المناخي؛ كون اقتصاد هذه الدول يعتمد على القطاعات المتأثرة بالمناخ، مثل الزراعة واستخراج الموارد الطبيعية، ونتيجة ذلك خفض متوسط معدل النمو السنوي في المناطق الفقيرة من 3.2% إلى 2.6%، ما يعني أنه بحلول عام 2100، سيكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من الوضع الحالي بنسبة 40% (دراية، 2021، <https://draya-eg.org>).

يضاف الى ما سبق الارتباط العضوي الوثيق بين قضايا البيئة العالمية التي يصعب الفصل بين التغير المناخي، والتوسع في استهلاك انماط من الطاقة الضارة بالبيئة والفقر، وتعثر جهود التنمية في دول العالم النامي ما يزيد من صعوبة التوصل الى حلول دولية حاسمة لتلك التحديات الحيوية (الاسناوي، 2022، ص18).

وبسبب هذه التحدي اضحى هناك صراع بين العلم والسياسية، اذا تثير معالجة هذا التهديد نزاعات سياسية قوية؛ لان الحلول المطروحة لتفادي التغير المناخي تتطلب الحد من الانشطة المنتجة اقتصاديًا المعتمدة على الطاقة التقليدية-النفط، الغاز، الفحم- الذي يشكل 80% من امدادات الطاقة في العالم، ومثل هذه التغييرات مكلفة للقوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية العالمية (اللامي، 2019، ص5).

وان تحول الطاقة في عدد من الدول الفقيرة الموارد الطبيعية والتي تتمتع بالصناعات الكثيفة الاستخدام للطاقة لن يكون سهلًا (الفاروق، 2022، ص112) ، وتوقع عدد من المحللين حلول عصر ما بعد النفط خلال الاعوام الخمسين المقبلة، ويتمثل الافتراض هذا عبر ايجاد بدائل، والجواب على ذلك انه لايمكن ان يكون هناك عصر لما بعد النفط طوال القرن الحادي والعشرين؛ لأنه من المشكوك جدًا ايجاد بديل يكون متعدد الاستخدامات يحل عمليًا محل النفط، على الرغم من ان بعض مصادر الطاقة المتجددة حققت خطوات هائلة في الاعوام الثلاثين الاخيرة، فانه سيلزم لتقنياتها المتاحة خمسون عامًا مقبلة قبل ان يكون لمصادر الطاقة المتجددة تأثير حاسم فيما يتعلق بتوليد الكهرباء والنقل، فاذا اردنا ان تكون للسيارات الكهربائية تأثير حاسم على الطلب على النفط ذلك يتطلب وجود 600 مليون سيارة كهربائية خلال الخمسين عامًا المقبلة، وهذا من المستحيل تحقيقه خلال هذه المدة، ولو كان النفط مادة

يمكن الاستغناء عنها خلال المدة المقبلة لما نشاهد عمليات الصراع بين القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية العالمية للاستحواذ على مصادر النفط ويصبح عمليات التنافس بلا جدوى وغاية (سلامة، 2018، ص152-158).

والتحدي الآخر لمواجهة التغير المناخي انه لا يمكن فصل مفهوم القوة الخضراء عن المفاهيم التقليدية لمفهوم القوة؛ لان الحديث عن هذه القوة وتوظيفها لمصلحة القوى الفاعلة يجعل هناك قيود على مصادر القوة التقليدية؛ لأنها تقاس بمعدل النمو الاقتصادي وهذا النمو يقف عائقاً امام القوة الخضراء؛ كونها تستهدف الحفاظ على الموارد، بينما النمو الاقتصادي والسكاني يعمل على استنزاف هذه الموارد، وهذا النمو الذي يتحول الى قوة تقليدية هو احد مسببات التهديد البيئي (ابو عمرة، 2022، ص16).

وانتهت اغلبية الدراسات ان طبيعة استخراج الموارد تستخرج في البداية الخيارات الارخص اولاً، ثم يصبح عملية استخراج المخزونات المتبقية عملية اكثر كثافة في استخدام راس المال والطاقة ما يؤدي الى التدهور البيئي الاجمالي لكل وحدة من وحدات الطاقة المستخدمة (شادي، 2022، ص22).

ومن تحديات الاستجابة للتغير المناخي هو العوامل المعززة للهيمنة والريادة في الساحة الدولية بشكل يؤدي الى اتساع المظالم البيئية على عكس العدالة المناخية-تحمل الاعباء والتكاليف بين مختلف الاجناس والامم والافراد والفئات والاقاليم تبعاً لاماكن وجود البنيات التحتية الملوثة للبيئة واساليب مجابهة هذا التهديد، والمعاملة العادلة لجميع الناس والتحرر من التمييز مع انشاء مشاريع وسياسات التي تعالج تغير المناخ والنظم التي تؤدي الى تغير المناخ واستدامة التمييز- (بشير، 2022، ص350) (الاسناوي، 2022، ص18) والعدالة المناخية التي يطرحها الليبراليين في ظل الدور البارز الذي يؤديه رأس المال العالمي في الاقتصاد الدولي المتحرك من دولة الى دولة اخرى والذي يشكل آلية عقابية ناجعة للرد على اية سياسة وطنية تتبناها دولة ما لتحقيق العدالة البيئية على المستوى الداخلي، كما انها تتمتع بقدرة كبيرة في اعاقه اية جهود دولية جماعية لبناء فهم مشترك وترتيبات مؤسسية واجرائية وقانونية لتعزيز العدالة البيئية، فغياب العدالة البيئية هو اثر مهم لهيمنة الرأسمالية عالمياً (امل، 2022، ص26).

والاشكالية الاخرى المتعلقة امام أنموذج النمو الاخضر فهي تتعلق بالاستثمار في البحث والتطوير وما ينتج عنه من الاستغناء عن قوى العمل وهو اهم ما تملكه الدول النامية والصاعدة لصالح الآلات التكنولوجية، وصعوبة انتقال هذه القوة البشرية من الدول النامية للمتقدمة الا في نطاقات محدودة، وبما ان النمو الاخضر يقلل المواد الخام، وقوى العمل البشرية فهذا يعني تركيز الثروات بيد الدول المتقدمة وشحاً في الدول النامية وهو ما ينسف محور العدالة الاجتماعية التي يروج لها النمو الاخضر.

وكما تميزت المدة التي اعقبت الموافقة على اتفاق باريس عام 2015 في اطار اتفاقية التغيرات المناخية لنقل الاتفاق الى حيز التنفيذ الا انه واجهت هذه الجهود معوقات عدة منها اعلان انسحاب

الولايات المتحدة من الاتفاق في عهد الرئيس الأمريكي السابق دونالد ترامب، مخلفة فراغًا كبيرًا لم تستطيع الصين أو فرنسا أو الاتحاد الأوروبي، الذي كان من المرجح كبح جماح التغيرات المناخية، والوصول إلى الهدف الاسمي عبر خفض درجة الحرارة عند 1,5 درجة أو تحت 2 درجة مئوية ما يعني عدم تحمل القوى الفاعلة مسؤولية الاضرار في الكون (فهيم، 2018، ص118).

يضاف إليها الصراع بين القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية العالمية ومنها على سبيل المثال الحرب الروسية - الأوكرانية تسببت في دمار بيئي واسع النطاق عبر الانفجارات والحرائق التي تلوث الهواء المحيط بالغازات السامة، والجسيمات، وتهديد سلامة المفاعلات النووية، وتلويث التربة والمياه بمواد كيميائية خطيرة، وتعطيل الحياة البحرية عبر نشر المقذوفات البحرية المضادة للعربات العسكرية، وادت إلى زيادة كمية النفايات العسكرية التالفة والمهجورة والمنازل المهدومة والنفايات الطبية المحتوية على الاسبستوس وثنائي الفينيل متعدد الكلور، إذ قدرت السلطات الأوكرانية أن الأنشطة العسكرية الروسية أثرت في 900 منطقة محمية طبيعية في أوكرانيا بما يقدر بـ 1,2 مليار هكتار أي حوالي 30% من المناطق المحمية في أوكرانيا (الطنيجي، 2022، ص210-211).

وعبر استعراض السياسات البيئية للاتحاد الأوروبي يبين أنها متقدمة مقارنة بغيرها والأفضل بين الأمم إلا أنه فشل في اقناع كثير من القوى الفاعلة في التصديق على اتفاق باريس لعام 2015، والمفاجأة التي توصلت إليها إحدى الدراسات الأكاديمية التي شملت 200 مدينة كبيرة ومتوسطة الحجم في 11 دولة أوروبية تكشف أن الواقع في العديد من مدن ومناطق الدول الأوروبية قد يكون مغايرًا للجهود التي يبذلها الاتحاد الأوروبي في صياغة السياسات والتشريعات؛ هذا حتى قبل الخوض في المسؤولية التاريخية الملقة على أوروبا -مهد الثورة الصناعية- في الإضرار بالبيئة والمناخ. إذ أكثر من ثلث المدن الأوروبية لم تدرس أي خطة مخصصة للتخفيف من مخاطر التغير المناخي (35%)، والثلث الآخر ليس لديها خطة تكيف مناخي، بينما هناك ربع المدن فقط لديها خطة للتكيف والتخفيف وتحدد أهدافًا كمية لخفض الغازات الدفيئة، لكنها مازالت بعيدة عن الهدف والطموح (السلامي، 2022، <https://www.siyassa.org.eg>).

ونتيجة لما سبق تبين المؤشرات أن العالم يتجه صوب الاخفاق في التخفيف من التغير المناخي، وأن فرص الوفاء بالالتزامات الضرورية للحد من الانبعاثات تبدو محدودة جدًا في ظل عدم التعاون بين القوى الدولية الفاعلة في البيئة الاستراتيجية الدولية.

الخاتمة

يعد التغير المناخي نتيجة تفاعل عوامل طبيعية خارجة عن ارادة البشر وعوامل شرية ناتجة من نمط الاستهلاك اليومي، هذا التغير المناخي تعمل القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية العالمية على توظيفه استراتيجياً بهدف البقاء في مواقع الريادة الدولية او الحد من صعود القوى المنافسة لها في البيئة الاستراتيجية، او تصدر نفسها كقوى معيارية والتخلص من تهديد عبر التغير المناخي او تصدير التكنولوجيا الخاصة بمواجهة التغير المناخي ومن ثم تكون هي في موقع ريادي نتيجة الاستثمارات التي تجنى من مواجهة التغير المناخي، وعلى الرغم من الاستراتيجيات والسياسات والاجراءات التي تتخذها الدول لمواجهة التغير المناخي الا ان هذا التحدي اكبر من المواجهة المرسومة له من قبل القوى في البيئة الاستراتيجية العالمية وهذه التحديات نابعة من طبيعة هذه القوى باختلاف مواقعها في البيئة الاستراتيجية العالمية، وتوصل الباحث لعدد من الاستنتاجات وهي:

1- القوى الفاعلة المحافظة في البيئة الاستراتيجية تحاول قدر الامكان استمرارية مكانتها وسيطرتها على النظام الدولي عبر توظيف ظاهرة التغير المناخي؛ لضرب القوى الصاعدة التغييرية فعندما تتبع هذه القوى الصاعدة الالتزامات والشروط الواجب اتباعها للتقليل من اثار ظاهرة التغير المناخي سيكون له مردود سلبي اتجاه عملية نمو القوى الصاعدة التي تستفيد من عملية النمو الاقتصادي وتحويله الى مفردات القوة الصلبة.

2- القوى الفاعلة الصاعدة التغييرية في البيئة الاستراتيجية تحاول الافلات من الالتزامات والشروط التي تفرض عليها من قبل القوى المحافظة؛ لأنها ترى في هذه الالتزامات والشروط عملية حد من بناء مفردات قوتها للمنافسة في البيئة الاستراتيجية، ولا بد لها من استمرار نموها.

3- القوى الفاعلة في البيئة الاستراتيجية مسؤولة عن عملية التغير المناخي نتيجة التطورات الصناعية والصعود التي عرفته هذه القوى ي فترات الثورات الصناعية المختلفة فهذه القوى صعدت ونمت واضرت التكوين البيولوجي وعليها اتخاذ اللازم وفق مسؤوليتها عن هذه الانبعاثات.

4- لاتستطيع القوى الفاعلة الوصول الى المستهدف من وقف تأثيرات التغيرات المناخية؛ لان بعض هذه التغيرات خارج عن سيطرة الدول.

5- نقل التكنولوجيا والمعرفة لتعزيز قدرات الدول النامية والمتخلفة لتعزيز تقدمها وتنميتها الاقتصادية دون انعكاس سلبي على المناخ وبما يجعل هذه الدول قادرة على الوفاء باستحقاقات شعوبها.

6- عملية التحول من الطاقة التقليدية الى الطاقة النظيفة وفق المستهدف في الاعوام المستقبلية في 2030 سيحتاج الى اضعاف مضاعفة من الطاقة النظيفة للقوى الفاعلة المحافظة والصاعدة

فكيف الحال بالنسبة للقوى النامية والمتخلفة التي هي في الوقت الحالي او ينعدم فيها الطاقة النظيفة.

7- الدول النامية والمتخلفة ليست قادرة على السيطرة على تداعيات التغير المناخي وما تفرزه من تحديات أمنية متعلقة بقلة الموارد المائية، والتنافس عليها بين ابناء الدولة الواحدة، وتهديد الانتاجية الزراعية، وارتفاع اسعار الغذاء، فضلاً عن توظيف الجماعات الارهابية عملية التغير المناخي لتجنيد المقاتلين والعمل ضد الدولة.

8- التعاون الدولي احدى الاستراتيجيات لمواجهة التغير المناخي عبر تنازل القوى في البيئة الاستراتيجية العالمية عن مصالحهم المتناقضة اذا ارادوا العيش في ظل مناخ معتدل وتحل المسؤولية التاريخية، وتجنب أية إجراءات أحادية تؤثر على صادرات الدول النامية، -السياسات التجارية- ونفاذها للأسواق الدولية.

9- نقل وتوطين التكنولوجيا المتوافقة مع البيئة عاملاً محفزاً ومساعداً على تنفيذ التعهدات الوطنية فيما يتعلق بالتعامل مع تغير المناخ.

References:

- 1- ابو عمرة. رنا. (2022). "محددات القوة الخضراء وتأثيراتها في العلاقات الدولية"، ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، (228)، 15.
- 2- الاسناوي. ابو الفضل. (2022). "العلاقات الدولية وادارة البيئة". مجلة السياسة الدولية، (230)، 18.
- 3- امل. احمد. (2022). "مداخل غياب العدالة البيئية في العلاقات الدولية". ملحق اتجاهات نظرية. مجلة السياسة الدولية. (228)، 26.
- 4- الأمير. نبلي كمال. (2023). لمخاطر البيئية في مصر: التهديدات وآليات المواجهة. الملف المصري. (104)، 34.
- 5- انترريجونال. مركز للتحليلات الاستراتيجية. (2023). "تنامي الاهتمام العالمي بالاستثمار في الطاقة النووية". (264)، 1-7.
- 6- بشير. هشام محمد. (2022). "العدالة المناخية من منظور القانون الدولي". مجلة كلية السياسة والاقتصاد. (15)، 350.
- 7- بوغازي. ليلي، اخام. مليكة. (2021). "التغيرات المناخية التحدي المحقق على الأمن الانساني". مجلة الحقوق والحريات. (12)، 515.
- 8- بولعراس. فتحي. (2022). "قمة المناخ في ضوء اعتبارات الجغرافيا السياسي". مجلة السياسة الدولية. (230)، 93-92.
- 9- بويل. لوي. (2022). "التناقض في خطط الجيش الاميركي لمواجهة ازمة المناخ". <https://www.independentarabia.com>.
- 10- حافظ. حازم. (2022). "ازمة التغير المناخي وتأثيراتها على الدول النامية". الملف المصري (99)، 31-32.
- 11- خليف. محمد. (2022). "نقل التكنولوجيا وحلول مواجهة تغير المناخ: التحديات والفرص". مجلة السياسة الدولية. (230)، 73-72.
- 12- خليل. محمد. (2017). "مؤتمر مراكش ودبلوماسية تغير المناخ"، مجلة السياسة الدولية. (208)، 73.
- 13- دراية الاستراتيجية. منتدى للسياسة العامة ودراسات التنمية. (2021). "التغيرات المناخية التحديات والمواجهة". <https://draya-eg.org>.
- 14- دراية الاستراتيجية. منتدى. (2021). "التغيرات المناخية التحديات والمواجهة". <https://draya-eg.org>.
- 15- رشاد. سوزي. (2018). "انعكاسات توازن القوى الدولي على قضايا المناخ". مجلة السياسة الدولية. (212)، 15.
- 16- زقاغ. عادل، سيمان. سميرة (2011). "دور مؤسسات الاتحاد الاوربي في أمنة قضيتي التغير المناخي والهجرة غير الشرعية"، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، (1)، 78.

- 17- ستراتيجيكس. مركز ابحاث. (2020). "دبلوماسية المناخ: ما بين الحواجز القانونية والحسابات الجارية". <https://strategiecs.com>.
- 18- سعدو. نور الدين سعدو. (2023). "التغير المناخي والاحتباس الحراري التاريخ يلغي مسؤولية الانسان". المجلة الجزائرية للأمن الانساني. (1). 344.
- 19- سعيد. كرم. (2022). طتاثير التغير المناخي في اقتصادات الدول، مجلة السياسة الدولية. (230). 110.
- 20- سلامة. ممدوح. (2018). "اسطورة عصر ما بعد النفط"، مجلة السياسة الدولية. (212). 152-158.
- 21- السلامي. الفه. (2022). "الاستجابة لتغيير المناخ في اوربا بين السياسات والتنفيذ". مجلة السياسة الدولية. <https://www.siyassa.org.eg/News/18417.aspx>
- 22- سليمان. خالد. (2020). "العراق والمنطقة العربية على حافة الهاوية ج2"، <https://www.jadaliyya.com>
- 23- شادي. محمد. (2022). "اشكاليات نموذج النمو الاخضر في الاقتصاد العالمي". ملحق اتجاهات نظرية. مجلة السياسة الدولية. (228). 19-22.
- 24- الطنجي. علي راشد بن نابع. (2022). "المسؤولية الدولية عن الاضرار البيئية في ضوء تصاعد الازمة الروسية الاوكرانية". مجلة آفاق اسبوية. (10). 210-211.
- 25- عبدالغني. انجي احمد. (2019). "الادارة الدولية لقضية التغيرات المناخية" مجلة كلية السياسية والاقتصاد. (3)، 152.
- 26- عبدالوهاب. شادي. (2022). "جدال الأمن البيئي بين المنظورات النقدية والتقليدية". ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية. (228). 13.
- 27- عز الدين. فراح. "خطر الاحتباس الحراري والتغيرات المناخية على البيئة". مجلة الباحث للدراسات الاكاديمية. (2). 390-392.
- 28- علي. محمد ابو سريع. (2018). "صراع الطاقة واعاد تشكيل التحالفات العالمية"، مجلة السياسة الدولية. (212). 28.
- 29- الفاروق. ايمان عمر. (2022). "كوريا الجنوبية والحياد الكربوني: التحديات والاهداف". مجلة آفاق اسبوية. (10). 112.
- 30- فتح الله. محمود. (2022). "اجراءات التكيف ومعضلات التمويل امام الاقتصادات النامية: المشروطة المناخية"، مجلة السياسة الدولية. (230). 78-82.
- 31- فرج. وائل. (2022). "جهود الدولة المصرية للحد من الانبعاثات الكربونية". الملف المصري. (99). 13.
- 32- فهمي. خالد. (2021). الاجندة الدولية ومستجدات مواجهة تغير المناخ. مجلة السياسة الدولية. (226). 122.
- 33- فهمي. خالد. (2022). "واقع وآفاق قضية التغير المناخي في عالم مضطرب"، مجلة السياسة الدولية. (230). 65.
- 34- كلاع. شريفه. (2021). "نحو اعادة تشكيل نظام عالمي جديد وخلق عالم متعدد الاقطاب: الملامح والمؤشرات واي دور للصين في ذلك؟". مجلة السياسة العالمية. (2). 76-77.
- 35- اللامي. عهود. (2019). "التغير المناخي من العلم الى دهايز السياسة"، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية. الرياض.
- 36- محمد. كريم عمر. (2022). "مواجهة التغيرات المناخية في قارة آسيا: تجربة كازاخستان"، مجلة آفاق آسبوية. (10)، 117-118.
- 37- محي الدين. محمود. (2023). "مواجهة الازمات في عالم شديد التغير"، الملف المصري. (104). 8.
- 38- مغني. زكريا، عياد. سمير محمد. (2022). "التحديات الامنية البيئة وتأثيرها على الاستقرار الدولي". مجلة الحقيقة للعلوم الاجتماعية والانسانية. (2). 13-14.
- 39- منصور. شادي عبدالوهاب. (2022). "جدال الأمن البيئي بين المنظورات النقدية والتقليدية". ملحق اتجاهات نظرية. مجلة السياسة الدولية. (228). 10.
- 40- هيرد. جرايمي. (2013). القوى العظمى والاستقرار الاستراتيجي في القرن الحادي والعشرين. مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية. ابو ظبي. الامارات العربية المتحدة.